بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

رسم ملامح الكراهية الرقمية: نظرة عامة على خطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن

المؤلفون: زين حكيم وإحسان الخليفات

تحذير بشأن المحتوى: يحتوي هذا التقرير على إشارات وأمثلة لمحتوى يحمل كراهية قد يجده بعض القراء مزعجاً.

منفذ من قبل

Saba Hamlet
for gender equality

ISD Institute for Strategic Dialogue

IDARE for sustainable development
أنا أتحدى للتنمية المستدامة

ندرج هذه السلسلة البحثية ضمن مشروع "تعزيز آليات الوقاية والاستجابة لخطاب الكراهية متعدد الأبعاد عبر الإنترنت في الأردن". وهو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي وينفّذه معهد الحوار الاستراتيجي في الأردن بالشراكة مع منظمة انا اتجرا للتنمية المستدامة وسابا هاملت للمساواة بين الجنسين. يهدف المشروع إلى مواجهة تحديات خطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن من خلال برنامج شامل قائم على الأدلة يجمع بين البحث والتفاعل مع السياسات والعمل المجتمعي.

منفذ من قبل

تم إعداد هذا المستند بدعم مالي مقدم من الاتحاد الأوروبي. يتحمّل معهد الحوار الاستراتيجي وحده المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا المستند، ولا يجوز تحت أي ظرف اعتباره معبّرًا عن موقف الاتحاد الأوروبي. حقوق النشر © معهد الحوار الاستراتيجي.(2026)

Das Institute for Strategic Dialogue gGmbH ist beim Amtsgericht Berlin-Charlottenburg registriert (HRB 207 328B). Jegliches Kopieren, Vervielfältigen oder Verwerten des gesamten Dokuments oder eines Teils davon oder von Anhängen ist ohne vorherige schriftliche Genehmigung von ISD verboten. Copyright © The Institute for Strategic Dialogue for Experimental Research and Development (2026).

معهد الحوار الاستراتيجي للبحوث التجريبية والتطوير (2025). معهد الحوار الاستراتيجي للبحوث التجريبية والتطوير في الأردن **(ISD Jordan)** هو شركة غير ربحية ذات مسؤولية، مسجلة تحت رقم السجل التجاري 1425 والرقم الوطني 200187198، وعنوان مقرها المسجل هو مجمع جراند كومبلكس 14، شارع الملكة مصباح، عمان، الأردن .

جميع الحقوق محفوظة. يُحظر نسخ أو إعادة إنتاج أو استغلال هذا البريد الإلكتروني أو أي من مرفقاته كليًا أو جزئيًا دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من معهد الحوار الاستراتيجي في الأردن.

جميع الحقوق محفوظة.

www.isdglobal.org

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 4
النتائج الرئيسية 6
المنهجية 8
مسرد المصطلحات 9
المنظومة الرقمية الأردنية ..... 12 .
السياق القانوني للفضاء الرقمي الأردني ..... 13 .
الأحداث المفصلية المؤجّجة 14
المحتوى الضار الذي يستهدف النساء في الفضاء العام 16
خطاب الكراهية ذو الطابع الديني 19
الخطاب الإقصائي والمتسم بالنزعة القومية 20
خطاب الكراهية بوصفه جزءًا من منظومة أوسع من الضرر الرقمي 21
الاستنتاجات والتوصيات 24

الملخص التنفيذي

على مدى عامين من البحث على منصتي X وإنستغرام، قدّم معهد الحوار الاستراتيجي في الأردن تصوّرًا قائمًا على الأدلة لخطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن، موثّقًا الفئات المستهدفة، وآليات انتشار المحتوى الضار، والعوامل المحرّكة له، وما الذي يجب تغييره. يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الاتجاهات والديناميات الرئيسية لخطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن، حيث يلخص نتائج سلسلة أبحاث أُجريت بين أيلول 2024 ونيسان 2026 في إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي بعنوان "تعزيز آليات الوقاية والاستجابة لخطاب الكراهية التقاطعي عبر الإنترنت في الأردن"، والذي ينفذه معهد الحوار الاستراتيجي في الأردن بالشراكة مع منظمة انا أتجرأ للتنمية المستدامة ومنظمة سابا هاملت للمساواة بين الجنسين.

صُمم هذا المشروع لتناول ومعالجة مجموعة من الثغرات التي تم تحديدها بوضوح، وهي: الافتقار إلى تعريف متفق عليه على الصعيد الوطني لخطاب الكراهية، وعدم تواجد الأطر السياساتية اللازمة، ونقص البحوث القائمة على الأدلة حول خطاب الكراهية في السياق الأردني، ومحدودية الموارد المتوفرة باللغة العربية في مجال الوقاية والاستجابة، فضلاً عن قلة الوعي المؤسسي بطبيعة المشكلة وحجمها.

وبعد مرور عامين، تمثل هذه السلسلة البحثية استجابة مباشرة وجوهرية لكل من تلك الثغرات، من خلال توفير إطار عمل وطني قائم على الأدلة تم تطويره عبر عملية شارك فيها العديد من أصحاب المصلحة، وتقديم توصيات تستند إلى البيانات.

كان لهذا البحث أربعة أهداف أساسية: تحديد وتتبع معالم التوجهات والسرديات الرئيسية المتعلقة بخطاب الكراهية عبر الإنترنت على منصات التواصل الاجتماعي؛ ودراسة حالات التصاعد المتزايدة التي ترتبط بالأحداث السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية؛ وتقييم المجموعات المستهدفة وكيفية استهدافها؛ ووضع توصيات قابلة للتنفيذ ومستندة إلى البيانات لصانعي السياسات ومنصات التواصل الاجتماعي والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال الإعلام.

وقد أسفرت الأبحاث عن نتائج ملموسة في كل مجال من هذه المجالات. وكما هو الحال في البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA) ، تتأثر الأردن بشدة بالأحداث التي تشهدها الدول المجاورة، بما في ذلك النزاعات، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

أدت الأحداث المفصلية على الصعيد الإقليمي — مثل الصراع الدائر في غزة والأحداث التي تشهدها السويداء في سوريا — إلى ارتفاع حاد في المحتوى الطائفي وذو النزعة القومية على الإنترنت. تُشكّل هذه الصراعات ملامح المجتمع الأردني بعمق عبر أبعاد أيديولوجية واقتصادية وسياسية واجتماعية.

والنتيجة الإجمالية هي أن خطاب الكراهية لم يعد مجرد رد فعل، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من الطريقة التي يتعامل بها الأردنيون مع عدم الاستقرار الإقليمي — وهو ما يعكس مخاوف بشأن الموارد والسيادة والبقاء؛ التي تتجاوز نطاق الصراع المباشر. من خلال تحليل مجموعة البيانات، حدّد معهد الحوار الاستراتيجي ثلاث فئات متكرّرة من المحتوى الضار على منصات التواصل الاجتماعي في الأردن: إساءات قائمة على النوع الاجتماعي تستهدف النساء في الحياة العامة، وخطاب كراهية ديني موجّه بشكل غير متناسب نحو الطائفة الشيعية وغيرها من الأقليات، وخطاب قومي إقصائي.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأمور ليست بظواهر هامشية. حيث إنها سمات هيكلية لبيئة الإنترنت في الأردن، وهي موجودة عبر مختلف المنصات، ومستمرة على مر الزمن، وتستهدف مجتمعات معينة.

تشير هذه النتائج إلى أمر مهم:

لا يمكن فهم البيئة الإلكترونية في الأردن، أو التعامل معها، باعتبارها مشكلة محلية بحتة.

وثّقت أبحاث معهد الحوار الاستراتيجي بشكل مستمر كيفية تداول السرديات القومية العربية، والخطابات الطائفية الوافدة من خارج الأردن ضمن العالم العربي، ومحتوى المؤثرين الإقليميين على منصات التواصل الاجتماعي في الأردن، حيث يتم إعادة تطويعها وتعزيزها ضمن السياقات المحلية. لا يمكن فصل منظومة المعلومات في الأردن عن التدفقات الإقليمية الأوسع؛ حيث أن أي مقاربة تتعامل مع خطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن باعتباره شأنًا محليًا صرفًا ستظل مقاربة غير مكتملة.

كما حدّد بحث معهد الحوار الاستراتيجي عاملين بنيويين يجعلان المحتوى الضار أكثر صعوبة في رصده والحدّ منه ومعالجته. الأول هو الفجوة القائمة في الإشراف على المحتوى باللغة العربية. تُظهر المنصات الكبرى تقصيراً منهجيًا في الاستثمار في أدوات اللغة العربية، والمراجعة البشرية، وآليات التظلّم المتاحة. أظهرت أدلة مباشرة توصل إليها معهد الحوار الاستراتيجي أن هذه الفجوة تُستغل على نحو متزايد:

يُستخدم العربيزي—أي كتابة العربية بالحروف اللاتينية والأرقام—كوسيلة متعمّدة وواسعة الانتشار للتحايل على أنظمة الرصد الآلي. يُكيّف مستخدمو المحتوى التحريضي سلوكهم مع القيود المعروفة لأنظمة الإشراف على المنصات، في حين لم تعد هذه الأنظمة قادرة على مواكبة هذا التكيّف. أما الشرط البنيوي الثاني فهو التضخيم الخوارزمي.

يحظى المحتوى الذي يثير استجابات عاطفية قوية—مثل المحتوى الاستقطابي أو المُقسِّم للهوية والموجّه نحو فئات مجتمعية محددة—بمدى وصول غير متناسب على المنصات المصمَّمة لزيادة التفاعل. كشفت عمليات الرصد التي أجراها معهد الحوار الاستراتيجي عن امتداد هذه الديناميكية إلى الأنماط الثلاثة جميعها، حيث تزداد قابلية ظهور السرديات الضارة.

النتائج الرئيسية

تؤدي النزاعات الإقليمية إلى تصاعد خطاب الكراهية في الأردن. أدت الأزمات في غزة وسوريا إلى تصاعد فوري في حدة خطاب الكراهية الطائفي والقومي في الأردن، لكن تأثير ذلك تجاوز مجرد ردود الفعل العابرة. أشار بحث معهد الحوار الاستراتيجي إلى أن هذه الصراعات تُشكّل المجتمع الأردني عبر خطوط صدع أيديولوجية واقتصادية وسياسية واجتماعية، ما يُرسّخ خطاب الكراهية في طريقة إدراك المواطنين لعدم الاستقرار الإقليمي. يعكس هذا الخطاب مخاوف أعمق تتعلق بشحّ الموارد والسيادة والبقاء الوطني، وهي مخاوف مستمرة تتجاوز الأحداث المفصلية.

حدّد باحثو معهد الحوار الاستراتيجي ثلاثة أشكال من المحتوى الضار المنتشر في المنظومة الرقمية الأردنية، تركزت أساسًا على النوع الاجتماعي والدين والعرق:

- **تتجلى كراهية النساء في الأردن في شكل موقف ونظام سلطة أبوي على حد سواء، وتظهر على الإنترنت في شكل مجموعة متنوعة من المحتوى الضار.**
  وجد الباحثون أن 15% من تعليقات منصة X و5% من تعليقات إنستغرام الموجّهة ضد النساء تضمنت تهديدات وتحريضًا على العنف، ومضايقات مستمرة وتنمرًا ذا طابع جنسي، إضافة إلى لغة تحقيرية وتجريدية منتشرة على نطاق واسع.

- **تُعد الطائفية عنصراً أساسياً في النظام البيئي الأردني على الإنترنت، لكنها لا تشكل في نهاية المطاف سوى نسبة ضئيلة نسبياً من الأضرار الرقمية الإجمالية.**
  وأشار الباحثون إلى أن 17 في المائة من البيانات التي تم جمعها من X استهدفت بشكل غير متناسب المجتمعات الشيعية، إلى جانب الأقليات الدينية الأخرى (مثل الدروز). وفي بعض الأحيان، جمعت هذه المنشورات بين

الخطاب الذي ينزع الصفة الإنسانية والتحريض الصريح على العنف.

- **ساد في المنظومة الرقمية الأردنية خطاب قومي اتّسم بالتحقير والإقصاء**
توصل الباحثون إلى أن 10 في المائة من المحتوى المنشور على منصة X استهدف الأردنيين، لا سيما في سياق العلاقات الأردنية-الفلسطينية والشؤون القبلية. وقد ازدادت حدة هذا الوضع خلال فترات التوتر السياسي أو الاقتصادي، مما أدى إلى تقويض التماسك الاجتماعي من خلال تعزيز التسلسل الهرمي القائم على الهوية.

- **يُعد خطاب الكراهية في الأردن جزءًا من منظومة أوسع نطاقًا من الضرر الرقمي. وجدت أبحاث معهد الحوار الاستراتيجي أن خطاب الكراهية يتداخل بشكل متكرر مع المعلومات المضللة وحملات المضايقة المنسّقة.**
تتبادل هذه العوامل تعزيز تأثيرها؛ إذ تُهيّئ المعلومات المضللة بيئةً يسهل فيها انتشار خطاب الكراهية، فيما تعمل السلوكيات المنسّقة المُفتعلة على توسيع نطاق وصوله.

- **يستغل مستخدمو اللغة العربية الثغرات في نظام الإشراف لنشر محتوى ضار.**
اكتشف الباحثون حسابات تستخدم "العربيزي": وهي طريقة كتابة غير رسمية تستخدم الأرقام والحروف اللاتينية لكتابة المصطلحات العربية. يساعد استخدام "العربيزي" المستخدمين على تجنب الكشف عنهم، مما يشجع على انتشار المحتوى الضار، الذي يخضع لرقابة أقل مقارنة بالمحتوى المماثل باللغة الإنجليزية، ولم تولِ المنصات اهتمامًا كافيًا بسد هذه الفجوة.

- **يفتقر الإطار القانوني الذي ينظم عمل المنصات الرقمية في الأردن إلى الوضوح والدقة، ويبدو أنه يُستخدم بشكل واسع لتجريم حرية التعبير.**
خلص تقييم معهد الحوار الاستراتيجي إلى أن بعض الأحكام الأساسية في قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 تعتمد على مصطلحات فضفاضة وغير مُعرّفة، ما يؤدي إلى غموض في التفسير وتفاوت في التطبيق. سُجِّلت 3,170 قضية في عام 2024، ما يعكس تطبيقًا للقانون يتجاوز نطاقه المقصود.

المنهجية

أُجري هذا البحث على مدى عامين، واعتمد نهجًا مختلطًا يجمع بين التحليل الكمي لوسائل التواصل الاجتماعي وتقييم المحتوى النوعي.

تناولت الدراسة الحوارات التي تدور عبر الإنترنت على عدة منصات رئيسية للتواصل الاجتماعي، بما في ذلك X (المعروف سابقًا باسم تويتر) وفيسبوك ويوتيوب وإنستغرام.

تم تطويع أساليب جمع البيانات وتحليلها مع الإمكانات التقنية والقيود المفروضة على الوصول إلى البيانات في كل منصة. كانت منصة X بمثابة المصدر الرئيسي للتحليل الكمي، وذلك بفضل سهولة الوصول إليه لجمع البيانات على نطاق واسع وإمكانياته في تحديد المواقع الجغرافية.

وأُجري تحليل نوعي تكميلي عبر المنصات الأخرى لرصد أنماط أوسع نطاقاً للخطاب داخل المنظومة الرقمية في الأردن. تم جمع البيانات المتاحة للجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام أدوات مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، ولاسيما Brandwatch.

قام فريق البحث بوضع استعلامات بحث منظمة باستخدام كلمات رئيسية و hashtagsمحددة مسبقًا باللغتين العربية والإنجليزية، مصممة خصيصًا لتناسب السياق الأردني. وقد وضع فريق البحث التابع لمعهد الحوار الاستراتيجي مجموعات الكلمات المفتاحية هذه لكل ورقة بحثية على حدة ضمن هذا المشروع. صُممت الاستعلامات هذه بهدف رصد المناقشات المتعلقة بخطاب الكراهية والاستقطاب وغيرها من السرديات ذات الصلة بالفضاءات الإلكترونية الأردنية. جُمِّعت البيانات الناتجة وتم عرضها عبر لوحة تحكم تحليلية متاحة للجمهور، أتاحت رصدًا مستمرًا للاتجاهات والأنماط داخل البيانات. ركز التحليل الكمي بشكل أساسي على منصةX ، حيث أتاحت بنية بيانات المنصة ووظيفة تحديد الموقع الجغرافي تصفية أكثر دقة للمحتوى الصادر من الأردن. وقد مكنت هذه الميزات فريق البحث من تقييم حجم المحتوى ومستويات التفاعل والاتجاهات السائدة في المحادثات عبر الإنترنت.

استُخدمت مؤشرات مثل وتيرة النشر ونشاط إعادة النشر ومعدلات التفاعل لتحديد ذروات النقاش ودراسة كيفية تطور سرديات معينة بمرور الوقت. وقد ساعد هذا العنصر الكمي في تحديد اللحظات الرئيسية التي شهدت ارتفاعًا في النشاط عبر الإنترنت، والتي تم بعد ذلك دراستها بشكل أكثر تفصيلًا من خلال التحليل النوعي.

أُجري تحليل نوعي على جميع المنصات ولعب دورًا محوريًا في تفسير السرديات والخطاب المستمد من البيانات. تضمنت هذه العملية مراجعة يدوية لعينة من المنشورات لتقييم نبرة النص وسياقه وطريقة صياغته. وقد تم التركيز على تحديد الموضوعات المتكررة وأنماط الخطاب وأشكال اللغة الضارة أو المثيرة للاستقطاب.

تم تحليل محتوى منصة إنستغرام بشكل أساسي من خلال الأساليب النوعية، وذلك بسبب محدودية إمكانية الوصول إلى المنصة لاستخراج البيانات على نطاق واسع. في هذه الحالات، أجرى الباحثون عمليات بحث محددة الهدف باستخدام قوائم الكلمات المفتاحية المحددة مسبقًا، وقاموا بتحليل المنشورات والتعليقات والمحتوى المرئي لفهم كيفية عرض السرديات وتداولها. أثرت عدة تحديات منهجية على عملية جمع البيانات.

كان أحد القيود الرئيسية هو التنوع اللغوي في الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي باللغة العربية. غالبًا ما تتضمن المناقشات عبر الإنترنت لهجات متعددة، وتباينات لغوية غير رسمية، وأنظمة كتابة مختلطة مثل "العربيزي." كما يستخدم المستخدمون في كثير من الأحيان الرموز التعبيرية أو الاختصارات أو العبارات المختلطة بين العربية والإنجليزية في منشوراتهم. تُعقِّد هذه العوامل عملية جمع البيانات آليًا وعمليات البحث القائمة على الكلمات المفتاحية، حيث قد يظهر المحتوى ذو الصلة في أشكال عديدة ومتنوعة.

ورغم أن فريق البحث حاول مراعاة هذه الاختلافات من خلال تطوير مجموعة واسعة من الكلمات المفتاحية، إلا أنه لم يكن من الممكن دائمًا تغطية كل الاختلافات اللغوية ذات الصلة. وقد نشأ تحدٍ آخر عن حقيقة أن معظم المنصات لا توفر بيانات وصفية موثوقة عن الموقع الجغرافي تسمح للباحثين بتحديد نطاق مجموعات

البيانات لتقتصر على بلد معين بسهولة. ونتيجة لذلك، تطلبت بعض عمليات جمع البيانات مزيدًا من التصفية اليدوية والتفسير السياقي لتحديد ما إذا كان المحتوى وثيق الصلة بالخطاب الأردني.

على الرغم من هذه القيود، فإن الجمع بين الأساليب الخاصة بكل منصة، وعمليات البحث باستخدام كلمات مفتاحية متعددة اللغات، والتحقق النوعي، قد سمح لفريق البحث بالحصول على صورة عامة وممثلة للمناقشات عبر الإنترنت ذات الصلة بالدراسة. التزمت جميع الأنشطة البحثية بالمعايير الأخلاقية المناسبة عند جمع البيانات.

وحظي هذا البحث كذلك بدعم إضافي عبر تعاون مع CASM Technologyبصفتها الشريك التقني للمشروع. وقد ساهمت الشركة في تصنيف مجموعة البيانات وتنظيمها بالاستناد إلى تقنيات متقدمة في تعلّم الآلة، ما أتاح رصد أبرز الموضوعات والسرديات والأنماط ضمن نطاق واسع من بيانات وسائل التواصل الاجتماعي. كما أسهمت في تطوير لوحة التحليلات الرقمية الخاصة بالمشروع، التي مكّنت من عرض نتائج مختلف الأوراق البحثية بصورة بصرية وتفاعلية، بما في ذلك السرديات الأكثر تداولًا، والكلمات المفتاحية المتكررة، وما توفر من مؤشرات ديموغرافية، الأمر الذي عزّز من قابلية الوصول إلى مخرجات البحث وعمّق قيمتها التحليلية.

اعتمد البحث حصريًّا على البيانات المتاحة للجمهور ولم يتضمن جمع أي معلومات خاصة بالمستخدمين. لم يتم تضمين المعرّفات الشخصية في التحليل. اتّبع البحث مبادئ راسخة للبحث المسؤول في وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك إخفاء الهوية واحترام خصوصية المستخدمين. شكلت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه المنهجية الأساس لسلسلة من التقارير البحثية التي تم إصدارها على مدار المشروع. خضع كل منشور لعملية مراجعة داخلية وضمان الجودة قبل نشرها على الموقع الإلكتروني العام للمشروع.

مسرد المصطلحات

المحتوى الضار على الإنترنت :النصوص، أو الصور أو مقاطع الفيديو أو المواد الصوتية أو التفاعلية التي يتم نشرها عبر المنصات الرقمية، والتي من المحتمل أن تسبب ضررًا جسديًا أو عاطفيًا أو نفسيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا، أو تحرض على العداء أو التمييز، أو تشجع على السلوك غير القانوني أو الخطير، أو تقوض سلامة الأفراد أو المجتمعات أو كرامتهم أو حقوقهم.

خطاب الكراهية: صنّف معهد الحوار الاستراتيجي خطاب الكراهية على أنه أي نشاط أو محتوى يسعى إلى نزع الصفة الإنسانية عن فرد أو مجتمع، أو شيطنته، أو مضايقته، أو تهديده، أو التحريض على العنف ضده، وذلك على أساس العِرق أو الأصل أو التوجّه الجنسي أو النوع الاجتماعي أو الجنس أو الإعاقة أو صفة الهجرة أو الدين.

التحرش / المضايقة: مضايقة موجّهة نحو فرد أو مجموعة محددة بهدف التهديد أو الاستفزاز أو إلحاق الأذى النفسي.

التضليل الإعلامي: التعمد في نشر معلومات مضللة بهدف تضليل الآخرين والتلاعب بالرأي العام والتأثير على السياسات العامة.

ويمكن أن يلعب دوراً كبيراً في تأجيج العداء تجاه مجموعات معينة.

المعلومات المضللة: معلومات خاطئة يتم تداولها دون نية إلحاق الضرر. وعلى غرار المعلومات المضللة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تأجيج العداء تجاه مجموعات معينة.

الوصم الأخلاقي: عندما يقوم أفراد أو جماعات بوصم شخص مستهدف استنادًا إلى الأعراف الاجتماعية أو التوقعات الثقافية أو القواعد السلوكية المجتمعية، بدلًا من الاستناد إلى تعاليم دينية رسمية وهو مرتبط بالأعراف الأخلاقية السائدة، أي بما يعتبره المجتمع لائقًا أو مناسبًا أو مشرّفًا ويرتبط الوصم الأخلاقي بـ "العرف" أو "العيب ."

التحرش الجنسي: إيحاءات جنسية غير مرغوب فيها، أو طلب ممارسات ذات طابع جنسي، إلى جانب أي سلوك لفظي أو غير لفظي يحمل طابعًا جنسيًا .

الخطاب الذي ينزع الصفة الإنسانية: التعبيرات الشفوية أو المكتوبة التي تنكر الكرامة المتأصلة أو الإنسانية أو القيمة الأخلاقية للأفراد أو الجماعات من خلال تصويرهم على أنهم أقل من الإنسان (مثل المقارنات بالحيوانات أو القذارة أو الشياطين).

اللغة التهديدية والتحريض على العنف: التحريض على العنف على أساس النوع الاجتماعي أو الهوية الجنسية أو الميول الجنسية، بما في ذلك العنف الجنسي والاعتداء الجسدي والقتل.

الكلام المهين: الكلام الذي يتسم بالإهانة أو الإساءة، ويستخدم الصور النمطية المسيئة، وقد يؤدي إلى إثارة ضائقة عاطفية، ولكنه لا يصل إلى الحد الذي يستوجب اتخاذ إجراء قانوني.

الخطاب التمييزي: خطاب ينطوي على تمييز ضد الأفراد على أساس خصائصهم الشخصية، بما قد يؤدي إلى تهميشهم وإقصائهم.

العربيزي : ويُعرف أيضًا باسم "العربية اللاتينية"، وهي شكل هجين من اللغة العربية يستخدم الحروف والأرقام اللاتينية، وغالبًا ما يُستخدم للتحايل على مرشحات مراقبة المحتوى.

المنظومة الرقمية الأردنية

تتأثر طبيعة العديد من الأضرار الرقمية الموجودة في الأردن بمزيج فريد من الديناميات الاجتماعية والسياسية المحلية والعوامل الهيكلية الأوسع نطاقاً. وتتأثر هذه العوامل السياقية بالنوع الاجتماعي والهوية والأزمات الإقليمية التي تمثل خليطاً من القضايا الداخلية والخارجية في الأردن. تسهم الأعراف الأبوية المتجذرة والأدوار التقليدية للجنسين في تطبيع السلوك المعادي للمرأة عبر الإنترنت.

في عام 2025، كشفت دراسة أجراها معهد الحوار الاستراتيجي في الأردن، أن 15 في المائة من جميع المنشورات والتعليقات التي تم جمعها على X على مدى سبعة أشهر احتوت على محتوى معادٍ للمرأة. واجهت النساء في الحياة العامة — مثل الشخصيات السياسية والصحفيات والناشطات — مستويات متفاوتة من الإساءات الموجهة إليهن. وشمل هذا الانتهاك استخدام لغة مهينة للإنسانية، وتهديدات، ومحتوى يهدف صراحةً إلى قمع أصواتهن ومنع مشاركتهن في الحياة العامة. خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيلول 2024، والتي شكلت فيها النساء ما يقارب 25 في المائة من المرشحين، تعرضت المرشحات لمضايقات شديدة عبر الإنترنت شككت في كفاءتهن واستقرارهن العاطفي وشرعيتهن في تولي مناصب قيادية. وفقًا لاستطلاع أجراه برنامج "سلامة" للأمان الرقمي، تبين أن ما يقرب من 55 في المائة من الصحفيات في الأردن أعربن عن تعرضهن للعنف الرقمي في مرحلة ما من حياتهن المهنية.

تعد الهوية العامل الثاني المهم الذي يغذي التوترات المجتمعية في الأردن، الذي يستضيف أحد أكبر أعداد اللاجئين في العالم مقارنة بحجمه. يمثل خطاب الكراهية القائم على أساس ديني فئة أخرى من المحتوى الضار الذي لا يزال مستمراً. يستهدف هذا الخطاب بشكل خاص المجتمعات الشيعية والأقليات الدينية الأخرى، ويتصاعد بشكل دوري مع تطور الأحداث الإقليمية.

تُعدّ الجيوسياسة الإقليمية عاملًا متكررًا وذا تأثير قوي. أدى الصراع الدائر في غزة إلى تصعيدات متواصلة في خطاب الكراهية عبر فئات متعددة، مما عزز كل من الخطاب القومي المتعصب والعداء القائم على أساس ديني. تتسرب السرديات العربية التي تنتشر في أنحاء المنطقة إلى الفضاء الإلكتروني الأردني بشكل مباشر، مما يجعل منظومة المعلومات في البلاد جزءًا لا يتجزأ من تدفقات المحتوى والمعلومات المضللة (التضليل الإعلامي) على الصعيد الإقليمي الأوسع. تُسهم دوّامات المحتوى التي تُنشئها الخوارزميات في ترسيخ هذه التأثيرات، إذ تحدّ من اطّلاع المستخدمين على وجهات نظر متنوّعة وتُسرّع انتشار المحتوى الاستقطابي داخل مجتمعات منغلقة.

ديناميات المنصات والإشراف على المحتوى باللغة العربية

يكمن وراء هذه الديناميكيات تحدٍّ بنيوي يتمثّل في ضعف الاستثمار المستمر من قبل منصات التواصل الاجتماعي الكبرى في الإشراف على المحتوى باللغة العربية. على الرغم من أن العربية يُقدَّر عدد الناطقين بها بنحو 380 مليون شخص، تُثبت الأبحاث باستمرار أن جهود وأدوات الإشراف على المحتوى وآليات المساءلة ما تزال متأخرة بشكل ملحوظ مقارنةً بالأسواق الناطقة بالإنجليزية. كما وجد معهد الشرق الأوسط أن المنصات لا تنشر بيانات كافية وموثوقة حول كيفية تطبيق ممارسات الإشراف على المحتوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما وجد أن أنظمة مراقبة المحتوى تتيح التمييز البنيوي القائم على سياسة عمل المنصات المختلفة: فسياسات المنصات وإجراءات الطعن ومعايير المجتمع غالبًا ما تكون غير متاحة باللغة العربية سهلة الفهم، مما يمنع المستخدمين من فهم حقوقهم أو الدفاع عنها.

تشكل اللغة العربية بحد ذاتها تحديات فنية خاصة. تختلف اللغة العربية الفصحى الحديثة - وهي اللهجة المستخدمة بشكل أساسي في تدريب المصنفات الآلية - اختلافًا جوهريًا عن اللهجات العامية التي يستخدمها عامة الناس. وثّق معهد التكنولوجيا العالمية Tech Global أن ذلك يعكس نقصًا كبيرًا في الموارد المخصّصة لأنظمة تصنيف المحتوى باللغة العربية، فيما أشارت التحليلات المتاحة للجمهور وملاحظات مجلس الرقابة والإشراف مرارًا إلى وجود فجوات واضحة في دقة الإشراف على

المحتوى العربي. ويجري استغلال هذا التحدّي بصورة واضحة: أظهرت الأبحاث التي أجراها معهد الحوار الاستراتيجي كيف يمكن استخدام "العربيزي" كحل بديل للتحايل على أنظمة الكشف الآلي عند نشر محتوى يحض على الكراهية. كما اتجهت المنصات نحو الاعتماد بشكل أكبر على الأدوات الآلية بدلًا من المراجعة البشرية. يترتّب على هذا القرار أثرٌ سلبيٌ أكبر على مستخدمي اللغة العربية، نظرًا للقيود المعروفة التي تعاني منها الأنظمة الآلية الحالية في هذا السياق.

السياق القانوني للفضاء الرقمي الأردني

يتعامل الأردن مع خطاب الكراهية عبر الإنترنت من خلال إطار متدرّج من التشريعات القائمة، بدلًا من سن قانون مخصّص لهذا الغرض. وتتمثل أبرز الأدوات القانونية في قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، والمادة 150 من قانون العقوبات رقم 16 لعام 1960، وقانون المطبوعات والنشر. ويتضمّن كلٌّ منها أحكامًا تنطبق على الخطاب عبر الإنترنت، في انعكاس لجهد أوسع لتطويع الأطر القانونية بما ينسجم مع واقع بيئة رقمية سريعة التطوّر.

ويُعدّ قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 أبرز هذه التشريعات وأهمها. وقد أدرج القانون تدابير حماية ضد الابتزاز الإلكتروني والتصيد الاحتيالي والوصول غير المصرح به وإنشاء الحسابات المزيفة. كما أدخل القانون درجة من المساءلة على المنصات، حيث فرض على شركات التواصل الاجتماعي التي لديها قاعدة مستخدمين أردنيين إنشاء مكاتب محلية والاستجابة للطلبات القضائية. وقد تم تطبيق القانون في سياق يتزايد فيه الضرر الرقمي — لا سيما ضد النساء، اللواتي يُعددن الضحايا الرئيسيات للابتزاز الإلكتروني وفقًا لوحدة الجرائم الإلكترونية الأردنية.

تنص المادة 17، وهي المادة الرئيسية في القانون المتعلقة بخطاب الكراهية، على أن نشر أي محتوى يحرض على النزاع الطائفي أو يهين المعتقدات الدينية أو يشكل خطاب كراهية يُعد جريمة. تتناول الأحكام ذات الصلة الواردة في المواد 14 و15 و16 تشويه السمعة والتحريض على الفجور وتقويض الوحدة الوطنية. ينص قانون المطبوعات والنشر على مسؤولية الناشرين الإلكترونيين عن المحتوى الذي ينشرونه وعن التعليقات التي ينشرها المستخدمون على منصاتهم.

ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات تقوضها نقطة الضعف الأساسية في القانون، وهي: عدم وجود تعريفات واضحة ودقيقة من الناحية القانونية للجرائم المتعلقة بالخطاب الإلكتروني؛ التي يجرمها القانون. تستند المواد 15 و16 و17 إلى مصطلحات عامة وغير محددة. لا يقدم أي منها تعريفاً دقيقاً من الناحية القانونية لخطاب الكراهية.

لا تزال مصطلحات مثل "التحريض على الفتنة" و"النزاع الطائفي" و"تقويض الوحدة الوطنية" و"ازدراء الأديان" غير محددة في نص القانون. ورغم أن هذا الأمر ليس مقصوراً على الأردن، إلا أنه يثير غموضاً في التفسير.

ويحدد المعيار الدولي ذو الصلة، وهو المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(ICCPR) ، عتبةً محددة: إذ يشترط أن يرقى الخطاب إلى مستوى "الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تُشكّل تحريضًا على التمييز أو العدوانية أو العنف." ومن شأن مواءمة التعريفات المحلية بشكل أوثق مع المعايير الدولية أن يساعد في التمييز بين الخطاب الضار والموجه ضد فئة معينة وحرية التعبير التي تحظى بالحماية.

سجل المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان 3170 قضية تمت إحالتها إلى القضاء بموجب قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 خلال عام 2024، معظمها بتهمة التشهير عبر الإنترنت؛ وهو رقم يعكس الاستخدام الواسع النطاق لهذا القانون. تشير هذه الأرقام إلى أهمية وضع تعريفات أكثر وضوحًا. كما أن التوترات تنبع من داخل الإطار الدستوري الأردني نفسه. تضمن المادة 15 من الدستور حرية التعبير، بينما تحمي المادة 7 الحقوق والحريات العامة من الانتهاك. إن وضع تعريفات أوضح لـ "خطاب الكراهية" من شأنه أن يخدم هذين الهدفين معاً: تعزيز الحماية للأفراد المستهدفين بخطاب ضار، مع توفير قدر أكبر من الوضوح القانوني للجميع.

الأحداث المفصلية المؤججة وآليات التضخيم: كيف تتحوّل الوقائع الوجاهية إلى خطاب كراهية رقمي

تشير مجموعة متزايدة من الأبحاث إلى أن الأحداث السياسية أو الاجتماعية أو العنيفة على أرض الواقع كثيرًا ما تُشكّل أحداثًا مفصلية مؤجِّجة تؤدي إلى تصاعد ملحوظ في خطاب الكراهية عبر الإنترنت. كشفت دراسة صادرة عام 2025 عن جامعة جورج واشنطن أن الأحداث على أرض الواقع غالبًا ما يعقبها تصاعدٌ ملحوظ في أنماط متعددة من خطاب الكراهية عبر الإنترنت، سواء على المنصات الهامشية أو السائدة. تحدث هذه الديناميكيات عندما تؤدي التوترات الواقعة على أرض الواقع إلى تفعيل مظالم قائمة على الهوية، ليجري لاحقًا تضخيمها داخل شبكات الاتصال الرقمية. تُظهر دراسات تحليل الخطاب على منصات التواصل الاجتماعي أن الأحداث الكبرى على أرض الواقع — بما يشمل الاحتجاجات والانتخابات والهجمات الإرهابية والنزاعات الجيوسياسية — غالبًا ما يتبعها تصاعدٌ سريع في خطاب الكراهية عبر الفضاء الرقمي.

وتدعم التحليلات الواسعة النطاق لنشاط وسائل التواصل الاجتماعي هذه النتائج.

تُظهر الدراسات التي حللت ملايين المنشورات عبر منصات متعددة أن الأحداث الوجاهية يمكن أن تؤدي إلى تزايد في أشكال مختلفة من خطاب الكراهية، بما في ذلك العنصرية وكراهية النساء وكراهية الأجانب والعداء الديني. ولا تقتصر هذه الزيادات دائمًا على المجموعات المرتبطة مباشرة بالحدث المفصلي. على سبيل المثال، كشفت الأبحاث التي أجراها معهد الحوار الاستراتيجي ول خطاب الكراهية الديني أن الصراع الذي اندلع في السويداء بسوريا وشمل الطائفة الدرزية أدى إلى إثارة العداء تجاه أفراد الطائفة الدرزية وتجاه مجموعات دينية أخرى، بما في ذلك الطائفتين الشيعية والعلوية.

أظهرت دراسة أجراها صحفيون أردنيون أن منصات التواصل الاجتماعي في الأردن تساهم بشكل مباشر في انتشار خطاب الكراهية وتصاعده. وتخلص الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثير ذو دلالة إحصائية على انتشار خطاب الكراهية. وبالتالي، فإن انتشار خطاب الكراهية يؤدي إلى إثارة شقاق داخل المجتمع.

تميل الأحداث المفصلية إلى إثارة كميات هائلة من الخطاب المشحون عاطفياً على الإنترنت، مما يهيئ ظروفًا مواتية لانتشار الخطابات التي تحرض على الكراهية. على سبيل المثال، في عام 2016، أدى خطاب الكراهية الموجه ضد الصحفي الأردني المسيحي ناهض حتر إلى وفاته. كما تضمن خطاب الكراهية العلني والتهديدات بالقتل الموجهة إلى حتر على منصات التواصل الاجتماعي الأردنية دعوات لإعدامه. نشر حتر على صفحته في فيسبوك رسماً كاريكاتيرياً اعتبره بعض السنّة في الأردن مسيئًا إلى الذات الإلهية. لاحقًا، أُطلق عليه النار وأُردي قتيلاً أمام قصر العدل في عمّان، في عملية اغتيال غير مسبوقة هزّت أرجاء المملكة.

وتشير الأبحاث أيضًا إلى أن منصات التواصل الاجتماعي تسمح بخطاب الكراهية بالانتشار بسرعة والتأثير على القيم الجماعية والهوية والعلاقات بين المجموعات المختلفة. تُظهر دراسة أجريت على طلاب جامعيين في عام 2023 تُظهر أن وسائل التواصل الاجتماعي تسهم بشكل كبير في انتشار خطاب الكراهية وتفاقم النزاعات. وقد خلصت الدراسة إلى أن انتشار خطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي يؤدي إلى تفاقم النزاعات، وتطرف المجتمع، وتدهور القيم الدينية والسياسية، وإثارة الفتنة داخل المجتمع، إلى جانب انتشار الانقسامات والتنافسية الضارة والطائفية. من الناحية الإحصائية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار خطاب الكراهية.

في السياق الأردني، تسلط هذه الديناميات الضوء على الكيفية التي يمكن بها للتطورات على أرض الواقع (بما في ذلك الخلافات السياسية، والصراعات الإقليمية، أو التوترات الاجتماعية الداخلية) أن تتحول بسرعة إلى موجات من العداء عبر الإنترنت. عند وقوع مثل هذه الأحداث المفصلية المؤجِّجة، تتحوّل منصات التواصل الاجتماعي غالبًا إلى فضاءات تتسارع فيها إعادة إنتاج المظالم، وتتباين فيها السرديات، وينتشر فيها الخطاب

العدائي عبر الشبكات. إن فهم ديناميات انتشار هذه الظاهرة أمر ضروري لتحديد الفترات التي تشهد مخاطر متزايدة، وبالتالي وضع استراتيجيات لرصد انتشار خطاب الكراهية عبر الإنترنت والحد منه.

لا يعمل الأردن ضمن منظومة رقمية معزولة: فالأزمات السياسية والسرديات الطائفية والصراعات الهوياتية المنبثقة عن الفضاء الإعلامي (المعلومات) الناطق باللغة العربية الأوسع نطاقاً تتجاوز الحدود الوطنية. ونتيجة لذلك، فإن خطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن لا يتأثر بالتطورات المحلية فحسب، بل يتأثر أيضًا بالديناميات الإقليمية. حيث أن السرديات التي تنشأ في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط غالبًا ما تدخل المحادثات الأردنية عبر الإنترنت، حيث يتم تطويعها وإعادة صياغتها وتضخيمها ضمن السياقات المحلية.

أحد الدوافع الرئيسية لهذه الديناميكية هو امتداد الصراعات من الأزمات المجاورة، ولا سيما تلك المتعلقة بفلسطين وسوريا. لطالما لعبت التطورات السياسية والإنسانية في فلسطين دوراً محورياً في تشكيل الخطاب العام في الأردن؛ حيث ينحدر جزء كبير من السكان من أصول فلسطينية، وتحتل القضية الفلسطينية مكانة مهمة في الهوية السياسية والاجتماعية. غالبًا ما تثير فترات تصاعد العنف أو التوتر السياسي في الصراع بين إسرائيل وحماس ردود فعل عاطفية شديدة على مواقع التواصل الاجتماعي الأردنية. يركز جزء كبير من هذا النقاش على التضامن السياسي أو المخاوف الإنسانية. ومع ذلك، فإن مثل هذه اللحظات قد تهيئ أيضًا الظروف التي تنتشر فيها الخطابات العدائية والسرديات القائمة على الهوية عبر الإنترنت. كما كان للصراع السوري تأثير عميق على البيئة الإعلامية الإقليمية التي تعمل فيها وسائل التواصل الاجتماعي الأردنية. أدت الحرب في سوريا إلى أزمة لاجئين واسعة النطاق. كما أدى ذلك إلى انتشار سرديات إقليمية شديدة الاستقطاب على أسس طائفية وسياسية وأيديولوجية. لا تزال هذه السرديات تنتشر على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام العربية ومنصات التواصل الاجتماعي. وفي بعض الحالات، تساهم هذه المنصات في انتشار خطاب الكراهية الديني أو الطائفي عبر الإنترنت. ويتجلى ذلك بشكل خاص عندما تؤدي التطورات الإقليمية إلى إحياء الجدل حول الهوية أو الولاء أو التحالفات الجيوسياسية.

تُسهم سرديات الهوية القومية العربية أيضًا في تشكيل طريقة تفسير هذه الصراعات الإقليمية ومناقشتها عبر الفضاء الرقمي. في الفضاء المعلوماتي الناطق بالعربية، غالبًا ما تُؤطَّر الأحداث السياسية ضمن سرديات أوسع تتعلق بالهوية الجمعية والمظالم التاريخية والتضامن الإقليمي. ورغم أن مثل هذه السرديات قد تُسهم في تعزيز وعي سياسي مشترك عابر للحدود، فإنها قد تُفضي أيضًا إلى تداول خطابات استقطابية أو طائفية. يمكن أن تصبح الهوية الدينية، ولا سيما الفروقات بين السنّة والشيعة وسائر المكوّنات الدينية، محورًا رئيسيًا في الخطاب عبر الإنترنت خلال فترات الأزمات الإقليمية. ونتيجة لذلك، تظهر أحيانًا لغة طائفية وعداوة دينية في المحادثات عبر الإنترنت التي لا ترتبط إلا بشكل غير مباشر بالأحداث الجارية داخل الأردن نفسه.

ونتيجةً لذلك، قد يظهر الخطاب الطائفي والعداء الديني أحيانًا في النقاشات عبر الإنترنت، حتى عندما تكون هذه النقاشات مرتبطة بشكل غير مباشر بأحداث داخل الأردن. لقد مكنت منصات التواصل الاجتماعي الصحفيين والمعلقين السياسيين والناشطين والشخصيات البارزة على الإنترنت في جميع أنحاء الشرق الأوسط من الوصول إلى جماهير تتجاوز حدود بلدانهم بكثير. يمكن للمحتوى الذي ينتجه محللون إقليميون بارزون أو شخصيات دينية أو شخصيات سياسية مؤثرة أن ينتشر بسرعة في الفضاء الرقمي الأردني، حيث قد يؤثر على الخطاب العام أو يعزز السرديات السائدة.

في بعض الحالات، يُقدم هذا النوع من المحتوى أطرًا تثير الاستقطاب أو خطابًا قائمًا على الهوية، مما قد يسهم في تصعيد العداء عبر الإنترنت. تُبيّن هذه الديناميات العابرة للحدود كيف أن الخطاب الإلكتروني في الأردن جزء لا يتجزأ من بيئة إعلامية إقليمية أوسع نطاقاً. غالبًا ما تعكس خطابات الكراهية المتداولة على منصات التواصل الاجتماعي الأردنية التفاعل بين المظالم المحلية والسرديات العابرة للحدود الوطنية التي تنشأ في أماكن أخرى من العالم الناطق باللغة العربية. وبالتالي، يجب أن

تأخذ الجهود الرامية إلى فهم خطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن ومعالجته في الحسبان الشبكات الإقليمية الأوسع نطاقاً التي تنتشر عبرها السرديات والهويات والمظالم على الإنترنت، فضلاً عن الديناميات السياسية والاجتماعية المحلية.

التصنيفات النمطية لخطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن

حدد فريق معهد الحوار الاستراتيجي ثلاثة أنواع رئيسية من المحتوى الضار على الإنترنت في الفضاء الرقمي الأردني:

- الإساءة والمضايقات على أساس النوع الاجتماعي الموجهان ضد النساء والأقليات الأخرى التي لا تتوافق مع المعايير النمطية للجنسين. قد يكون هذا النوع من المحتوى قانونيًا أو غير قانوني، وقد يتسبب بأضرار جسدية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية، أو يزيد من احتمالية وقوعها.
- الكراهية والإساءة على أساس ديني.
- الخطاب القومي المتعصب القائم على التهميش والإقصاء؛ وهو الخطاب الذي يؤكد تفوق مجموعة على أخرى أو ينكر شرعية معتقدات معينة.

المحتوى الضار الذي يستهدف النساء في الفضاء العام

يمكن النظر إلى كراهية النساء بوصفها "موقفًا فكريًا" و"منظومة سلطة" في آن واحد. على صعيد المواقف، يشير هذا المصطلح إلى العداء أو التحيز أو الاستياء الموجه نحو النساء. وهذا النظام يعمل على تعزيز التسلسل الهرمي الأبوي وإدامة عدم المساواة بين الجنسين ضمن الهياكل الاجتماعية والسياسية والثقافية. تشير الأبحاث إلى أن كراهية النساء تتخذ أشكالاً متنوعة، تتراوح بين أشكال التمييز الجنسي المعتادة إلى أشكال أكثر تطرفاً، بما في ذلك الدعوة الصريحة إلى العنف.

تشير مجموعة متزايدة من الأبحاث إلى أن كراهية النساء يمكن أن تشكل "شكلًا قائمًا بذاته من أشكال التطرّف، يُشار إليه غالبًا بعقلية فوقية الذكور." وفي هذا السياق، يتم تبرير العنف ضد المرأة من خلال سرديات أيديولوجية تصور المرأة على أنها تشكل تهديداً لسلطة الرجل، أو ككائن يجب السيطرة عليه، أو كخصم تبرر تجاوزاته المفترضة العقاب. ونظراً لأن الأردن يعتبر مجتمعاً ذكورياً، فإن أي انحراف ملحوظ عن الأدوار التقليدية للجنسين يُنظر إليه على أنه تهديد لسيادة الرجال وسلطتهم. في الواقع، خلال العامين الماضيين، توصل باحثو معهد الحوار الاستراتيجي في الأردن إلى وجود مستويات مفرطة من المحتوى المعادي للمرأة والضار الذي يستهدف النساء – لا سيما اللواتي يحظين بشهرة واسعة. وينطبق هذا أيضًا على الأفراد الذين لا يتقيدون بالمعايير السائدة المتعلقة بالجنس. وقد تجلى ذلك في كثير من الأحيان في شكل إهانات على أساس النوع الاجتماعي، وإدانة أخلاقية، وتحرش جنسي، ومحاولات لتشويه الكفاءة المهنية أو النزاهة الشخصية.

كشف تحليل للمنشورات والتعليقات على منصات X وفيسبوك وإنستغرام أن القيم الأبوية المتجذرة والأدوار التقليدية للجنسين في الأردن قد ساهمت في تطبيع السلوكيات الضارة عبر الإنترنت. كان معظم المحتوى الضار الموجه للنساء ذا طابع مهين ومجحف ضدهن. غير أن معهد الحوار الاستراتيجي رصد أيضًا استخدامًا للغة مُجرّدة من الإنسانية، ومضايقات ذات طابع جنسي، ولغة تهديد، إضافة إلى التحريض على العنف.

تم تحديد 15 في المائة من التعليقات على منصة X و5 في المائة على إنستغرام على أنها محتوى ضار يستهدف النساء. ينقسم هذا المحتوى إلى ثلاثة محاور رئيسية:

اللغة التهديدية والتحريض على العنف ضد النساء اللواتي لا يلتزمن بالأدوار التقليدية للجنسين أو يتصرفن بطريقة يُنظر إليها على أنها غير أخلاقية أو غير لائقة.

وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى تصوير استقلالية المرأة الأردنية على أنها تهديد للنظام الاجتماعي أو شرف الأسرة أو القيم الدينية. تشير الدراسات المتعلقة بالعنف الإلكتروني القائم على أساس النوع الاجتماعي أن مثل هذه التهديدات غالبًا ما تُبرر من خلال سرديات تكتسي الطابع

الأخلاقي. فهي تصور الإجراءات العقابية المحتملة ضد النساء على أنها مشروعة من الناحية الاجتماعية أو الدينية، وليس جنائية.

يُبرز تقرير صادر عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أن التهديدات عبر الإنترنت غالبًا ما تعكس الخطاب المتعلق بشرف المرأة في الحياة الواقعية. ويشمل ذلك الدعوات إلى "معاقبة" النساء اللواتي يُنظر إليهن على أنهن يخالفن الأعراف، مما يعكس نظامًا أبويًا متجذرًا بعمق في الآليات المتبع لفرض الرقابة على النساء. تسهم مثل هذه الخطابات في خلق جو من الترهيب قد يثني النساء عن المشاركة في النقاش العام، مما يعزز استبعادهن من الحياة المدنية.

اللغة التي تنطوي على التحرش والتصيد والتنمر

وإلى جانب التهديدات الصريحة، تشكل حملات المضايقة المستمرة جزءًا كبيرًا من المحتوى الضار. وغالبًا ما تتضمن هذه الأفعال السخرية المنسقة، والتعليقات العدائية المتكررة، ومحاولات إلحاق الضرر النفسي. تتوافق هذه السلوكيات مع تعريفات "التنمر الإلكتروني" التي تم توثيقها في أبحاث معهد الحوار الاستراتيجي .

كشفت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)أن النساء في المجتمعات العربية يتعرضن لمستويات أعلى من التحرش عبر الإنترنت مقارنة بالرجال. وينطبق هذا بشكل خاص على النساء اللواتي يتمتعن بحضور علني بارز؛ غالبًا ما تستهدف الهجمات مظهرهم أو حالتهم الاجتماعية أو ما يُعتقد أنه أخلاقهم، بدلاً من تقديم حجج موضوعية.

في الأردن، أظهرت الأبحاث التي أجراها معهد الحوار الاستراتيجي ومنظمات أخرى معنية بالحقوق الرقمية أن ظاهرة "التصيد" غالبًا ما تتصاعد خلال الفترات الحساسة سياسيًا أو عندما تتحدى النساء السرديات السائدة.

تشير هذه النتيجة إلى أن التحرش يعمل كآلية للرقابة الاجتماعية. إن استمرار هذه الهجمات وكثرة حدوثها يمكن أن يخلقا ما يصفه الباحثون بـ "بيئة تواصل عدائية"، مما يثبط المشاركة في الحياة العامة وتطبيع الإساءة إلى النساء عبر الإنترنت.

كشف تقرير صادر عن معهد الحوار الاستراتيجي حول المحتوى الضار الذي يستهدف الشخصيات العامة والمؤثرين أن 9 في المائة من التعليقات الصادرة عن مستخدمي إنستغرام الأردنيين تضمنت تحرشًا جنسيًا يستهدف النساء حصريًا. وكانت التعليقات تعتمد في كثير من الأحيان على الإهانات التي تنم عن كراهية النساء، والشتائم ذات الطابع الجنسي، والإشارات إلى الدعارة، والملابس الكاشفة، أو الإشارات المتكررة إلى أجزاء معينة من الجسم. في عدة حالات، ألمح المستخدمون إلى تورط مؤثرين أو شخصيات عامة في أنشطة إباحية أو تنطوي على استغلال جنسي، أو إلى تشجيعهم على المشاركة فيها.

اللغة المهينة والمجردة لصفة الإنسانية

كانت اللغة المهينة والمجردة لصفة الإنسانية هي الشكل الأكثر شيوعًا للمحتوى. استخدمت المنشورات والتعليقات من هذا النوع لغة تهدف إلى قمع أصوات النساء وتشويه صورتهن وتقويض مصداقيتهن. ومن بينها:

تشمل هذه الخطابات ألفاظًا وإهانات ذات طابع جندري ومعادٍ للنساء، ومصطلحات تحقيرية (مثل: "عانس"، "عاهرة")، أو ادعاءات بأن النساء "ناقصات عقل".

تستند هذه العبارات إلى صور نمطية ثقافية راسخة تحدد مكانة المرأة في المقام الأول من خلال حالتها الاجتماعية، وسلوكها الجنسي، وما يُنظر إليه على أنه دونية عاطفية أو فكرية. تشير الأبحاث إلى أن مثل هذه التسميات تُستخدم كأدوات للتحكم في السمعة، بهدف تقويض المصداقية والمكانة الاجتماعية، وليس لمجرد التعبير عن الاختلاف في الرأي.

فمصطلح "عانس"، على سبيل المثال، يحمل وصمة عار قوية في العديد من المجتمعات العربية؛ فهو يصور النساء غير المتزوجات على أنهن غير مكتملات اجتماعياً أو عبء على المجتمع. تشير أبحاث معهد الحوار الاستراتيجي حول الخطاب الإعلامي في الأردن إلى أن اتهامات السلوك الجنسي غير اللائق تُوجه بشكل مفرط ضد النساء بهدف نزع الشرعية عن حضورهن العام، مما يعكس المعايير

المزدوجة القائمة على النوع الاجتماعي في الأحكام الأخلاقية.

اللغة التي تنزع الصفة الإنسانية عن المرأة وتشبهها بالحيوانات أو الحشرات (بما في ذلك الكلاب والزواحف والأبقار والصراصير) والأشياء الجامدة (مثل المكانس والأحذية).

يُفاقم نزع الإنسانية حدّة العداء عبر تجريد النساء من الكرامة والإنسانية وهذا يجعل الإساءة تبدو أكثر قبولًا.

تُظهر الأبحاث التي أجراها معهد الحوار الاستراتيجي أن استخدام التشبيهات ذات الطابع الحيواني يقمع صوت النساء من خلال إظهار حضورهن على الإنترنت على أنه غير مهم أو غير ذي صلة.

وتُظهر دراسات أخرى أن التشبيهات الحيوانية تُستخدم عادةً لتصوير النساء على أنهن غير عقلانيات أو دنسات أو قابلات للإخضاع والسيطرة. وهذا يعزز التسلسل الهرمي الذي يضع الرجال فوق النساء من حيث القيمة الاجتماعية.

مثل هذه اللغة تجعل الهيمنة أمراً عادياً وتقلل من التعاطف مع الطرف المستهدف. وقد ربط الباحثون هذه الأنماط بسرديات أوسع نطاقاً تنم عن كراهية النساء، وتتعامل معهن على أنهن ممتلكات أو مصدر للعار. وينطبق هذا بشكل خاص على السياقات التي يرتبط فيها الشرف بسلوك المرأة.

اللغة الاستخفافية والمُكمِّمة، مثل الادعاءات بأن مكان المرأة ليس في قطاعات معينة أو في الحياة العامة، على سبيل المثال: "لا ينبغي أن يكون للمرأة رأي في الحرب."

أظهر تحليل معهد الحوار الاستراتيجي لمستخدمي منصة Xفي الأردن وجود أنماط من الترهيب القائم على النوع الاجتماعي، تهدف إلى تقييد مشاركة النساء في النقاشات المهنية والمدنية. تضمّنت التعليقات والمنشورات إهاناتٍ جندرية استهدفت النساء على أساس أخلاقهن أو شرفهن أو عفتهن. وشكك آخرون في القدرات الفكرية للمرأة، وغالبًا ما برروا ذلك بتفسيرات للنصوص الدينية تعزز السرديات الأبوية التي تهدف إلى تقييد دور المرأة في الحياة العامة. وقد ساهمت هذه الأساليب في خلق بيئة معادية تقوض المساواة بين الجنسين، وتحد من انخراط النساء وحقهن في المشاركة في المجالين الاجتماعي والسياسي.

يعكس هذا الخطاب معتقدات إقصائية بشأن أدوار الجنسين. وهي تؤكد أن مشاركة المرأة في السياسة أو الشؤون الأمنية أو صنع القرار العام أمر غير مشروع. تشير دراسة أجرتها الأمم المتحدة في الأردن حول المواقف تجاه قضايا النوع الاجتماعي إلى أن هذا النمط التفكيري لا يزال سائداً، لا سيما فيما يتعلق بالدور القيادي في المجالات التي يهيمن عليها الرجال تقليديًا.

غالبًا ما تُستخدم التعبيرات عن هذه المعتقدات عبر الإنترنت لتبرير الإقصاء، وذلك بالاستناد إلى الحتمية البيولوجية أو التفسيرات الدينية أو التذرع بالتقاليد. تشير الأبحاث إلى أن التعرض المتكرر لمثل هذه السرديات يُسهم في تهميشٍ قائم على الصورة الذهنية، ويعزّز التصوّر بأن أصوات النساء أقلّ حضورًا أو تأثيرًا في القضايا ذات الأهمية الوطنية. وبالتالي، فإن اللغة الازدرائية لا تعمل فقط كأحد أشكال التحيز الفردي، بل كآلية تعيد إنتاج عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين في الفضاءات العامة الرقمية.

خطاب الكراهية ذو الطابع الديني

تركّزت أبحاث معهد الحوار الاستراتيجي حول خطاب الكراهية المرتبط بالدين على وسائل التواصل الاجتماعي في الأردن بصورة رئيسية على منصتي X ويوتيوب، وذلك لكونهما يتيحان إمكانية إجراء رصد واسع النطاق للخطاب العلني المتاح عليهما. وقد خلص التحليل إلى أن خطاب الكراهية الديني يشكل نسبة محدودة نسبياً من إجمالي المحتوى على الإنترنت، لكنه غالباً ما يتسم بدرجة عالية من الحدة والعدائية.

وتُظهر النتائج أيضًا أن جزءًا كبيرًا من المواد التي جُمعت تضمّن لغةً تحقيرية ومجرّدة من الإنسانية موجّهة ضد الشيعة وسائر الطوائف الإسلامية، وكذلك ضد الأقليات الدينية) بما يشكّل 35% من إجمالي التعليقات المُجمّعة على منصةX . تم تصنيف ما يقارب 17 في المائة من المنشورات والتعليقات التي تم جمعها عبر مجموعة البيانات على أنها خطاب كراهية.

تضمنت نسبة 63 في المائة من المنشورات والتعليقات على منصة X الواردة في مجموعة البيانات محتوى ضارًا موجهًا ضد الطائفة الشيعية. كما استُهدفت أقليات دينية أخرى: فقد شكلت الطائفة الدرزية 12 في المائة من المحتوى الضار، في حين شكل العلويون والبهائيون والصوفيون مجتمعين 7 في المائة، والمسيحيون قد شكلوا 5 في المائة. تشير هذه الأرقام إلى تركيز غير متناسب للعداء الطائفي تجاه المستخدمين الشيعة مقارنةً بالأقليات الأخرى. وهذا يشير إلى أن المشاعر المعادية للشيعة لا تزال تمثل الشكل الأبرز للتعصب الديني على الإنترنت.

وشمل جزء من المحتوى المُحدَّد حالاتٍ صريحة من خطاب الكراهية. واتّسمت هذه الحالات بتهديداتٍ مباشرة وتحريضٍ على العنف، شملت استخدام عبارات مثل: "القتل"، و"الذبح"، و"الحرق"، و"الإبادة." صوّر هذا الخطاب المجتمعات الدينية غير السنّية على أنها منحرفة أو ضالّة أو غير موالية سياسيًا للأغلبية السنّية في الأردن، متخيّلًا الهوية الطائفية بوصفها متعارضة جوهريًا مع الانتماء الوطني. وبالتالي، عززت هذه السرديات المفاهيم الإقصائية للمواطنة المتجذرة في التجانس الديني.

استخدمت معظم المنشورات والتعليقات الضارة لغة مهينة ومُجردة من الإنسانية ومهينة بشكل صريح، بدلاً من الدعوات الصريحة إلى العنف. وشمل ذلك أوصافاً مهينة مثل "نجس" و"قذر"، وعبارات مسيئة تشبه الأقليات بـ "الكلاب" و"الخنازير" أو غيرها من الحيوانات.

كما دأب المستخدمون على التشكيك في شرعية معتقدات وممارسات الأقليات الدينية، واصفين إياها بأنها شاذة أو غير شرعية. تعكس هذه الأنماط بيئة يتم فيها تطبيع التحيز الطائفي وتهميش الهويات الدينية للأقليات بشكل منهجي.

وغالبًا ما يشتد هذا الخطاب خلال فترات الصراع الإقليمي والأزمات السياسية، مما يعكس الطابع العابر للحدود الوطنية للسرديات الطائفية. غالبًا ما تؤدي تصاعدات التوتر في الدول المجاورة، ولا سيما النزاعات المُؤطَّرة على أسس سنّية–شيعية، إلى موجات من الخطاب العدائي عبر الإنترنت، إذ يعمد المستخدمون إلى إسقاط التوترات الإقليمية على المجتمعات المحلية من الأقليات. في مثل هذه اللحظات، تتحوّل المنصات الرقمية إلى فضاءاتٍ لصراعٍ ذي طابعٍ دلالي، تُعاد من خلالها قراءة التطورات السياسية الخارجية عبر منظار سياسات الهوية المحلية. وبناءً على ذلك، لا ينبغي النظر إلى العداء الطائفي عبر الإنترنت بوصفه مجرد تحيّزات فردية، بل كأحد تجلّيات الديناميكيات الإقليمية الأوسع التي تُشكّل تصوّرات الولاء والانتماء والتهديد.

الخطاب الإقصائي والمتسم بالنزعة القومية

وجد محللو معهد الحوار الاستراتيجي أن نحو 10% من جميع المنشورات والتعليقات المُجمّعة على منصة X والمتعلقة بالقومية الأردنية تضمّنت سرديات ذات طابع تحقيري أو ازدرائي أو إقصائي. وغالبًا ما تضمنت هذه التفاعلات تبادلاً للإهانات ذات الطابع القومي بين أردنيين (بمن فيهم من أصول فلسطينية) وفلسطينيين. كما رصد معهد الحوار الاستراتيجي وجود خطاب عدائي متبادل بين أردنيين ينتمون إلى خلفيات قبلية وإقليمية واجتماعية-اقتصادية مختلفة. ورغم أن هذا المحتوى لم يصل دائمًا إلى مستوى خطاب الكراهية الصريح، إلا أنه عكس التوترات الهوياتية المتجذرة بعمق والمتأصلة في الخطاب العام.

غالبًا ما كانت هذه السرديات المهينة والإقصائية تثير ردود فعل انتقامية، مما أدى إلى ظهور أنماط دورية من العداء اشتدت حدتها خلال فترات عدم الاستقرار السياسي أو الضغوط الاقتصادية. وفي هذا السياق، بدا الخطاب القومي على الإنترنت تفاعلياً ومتأثراً بالسياق، حيث تطورت نبرته وتواتره تبعاً للتطورات الأوسع نطاقاً في البيئة الداخلية والإقليمية للأردن. غالبًا ما تكون المظالم الاقتصادية والبطالة والنقاشات حول التمثيل السياسي بمثابة محفزات لإلقاء اللوم على أساس الهوية وتبادل الاتهامات.

لاحظ باحثو معهد الحوار الاستراتيجي أن هذا النمط من الإقصاء والتمييز والتعامل مع الآخرين بوصفهم غرباء عن الجماعة استُخدم لنزع الشرعية عن الأفراد وتشويه صورتهم والتقليل من شأنهم وإسكاتهم، بما يعزّز الحدود الاجتماعية ويثني عن المشاركة في النقاش العام. في تقرير

ركز على خطاب الكراهية والتحرش الموجهين نحو المؤثرين والشخصيات العامة في الأردن، وجد معهد الحوار الاستراتيجي أنه إذا اعتُبر منشور أحد المؤثرين مخزياً أو مثيرًا للجدل، فإن بعض المستخدمين يشككون في هويته. وشمل ذلك التأكيد على أن هذا الشخص "بلجيك"، بل ووصل الأمر إلى حد القول إنهم "سيتخلون عن جنسيتهم الأردنية احتجاجًا على هذا الشخص."

غالبًا ما استحضرت هذه السرديات موضوعات الإقصاء والاشمئزاز والتشكيك في المصداقية أو الشرعية. فعلى سبيل المثال، وصف بعض المستخدمين الفلسطينيين الأردنيين بأنهم "بدو غير متحضّرين"، مستندين في ذلك إلى صور نمطية ذات أبعاد طبقية وحضرية–ريفية. في المقابل، صوّر بعض الأردنيين الفلسطينيين على أنهم "دخيلون"، مستخدمين مصطلح "بلجك" كصفة ازدرائية للتشكيك في ولائهم الوطني أو للإيحاء بانتمائهم الانتهازي.

وفي حالات أخرى، صوّر بعض المستخدمين قبائل أو أنسابًا عائلية معيّنة على أنها تتفوّق بطبيعتها على غيرها من حيث الذكاء أو الولاء أو المكانة الاجتماعية. وكانت هذه الادعاءات تستند في كثير من الأحيان إلى افتراضات جوهرية حول النسب والتراث، مما عزز التمييزات الاجتماعية الهرمية المتجذرة في الأصل والنسب بدلاً من الجدارة الفردية.

وفي بعض الحالات، اتخذ الخطاب القومي نبرةً عنصريةً صريحةً. ومن الأمثلة على ذلك استخدام مصطلح "غوراني" في الإشارة إلى الأردنيين المنحدرين من منطقة غور الأردن. على الرغم من أن هذا المصطلح ذو أصل جغرافي وصفي، إلا أنه كان يُستخدم أحيانًا بطريقة ازدرائية للإشارة إلى الأردنيين ذوي البشرة الداكنة، حاملاً في طياته افتراضات ضمنية تتعلق بالطبقة الاجتماعية والعرق والمكانة الاجتماعية. في هذه السياقات، كانت التسمية بمثابة إهانة ذات طابع عنصري، مما عزز المواقف الإقصائية وأدى إلى استمرار التمييز على أساس اللون ضمن الخطاب القومي المتعصب.

وقد عززت هذه الأنماط الخطابية التمييز الصارم بين "المجموعة الداخلية" و"المجموعة الخارجية"، وأدت إلى استمرار التسلسل الهرمي الرمزي المرتبط بالأصل والتراث والحقوق السياسية المتصورة. لم تقتصر السرديات القومية المتعصبة على النقاشات السياسية الصريحة فحسب، بل ظهرت أيضًا في الأوساط الثقافية والاجتماعية. أصبحت كرة القدم، وهي إحدى أكثر الرياضات شعبية في الأردن، ساحة رئيسية للتعبير عن التوترات المرتبطة بالهوية. لطالما عكست المنافسات بين نادي الوحدات ونادي الفيصلي انقسامات اجتماعية وديموغرافية أوسع نطاقاً، لا سيما تلك المرتبطة بمسائل الأصل والانتماء. وكانت المناقشات عبر الإنترنت حول المباريات تتضمن في كثير من الأحيان هتافات وشعارات وعبارات مشفرة تعزز العداوات القومية أو القبلية.

على سبيل المثال، روج المؤيدون لشعارات مثل "الأردن للأردنيين" أو هتافات تبرز الفخر القبلي والنسب، مما يستبعد ضمناً المجموعات الهوياتية الأخرى. غالبًا ما تنشأ هذه الهتافات في شوارع الأردن قبل أن تنتقل إلى منصات التواصل الاجتماعي، حيث تصبح وسيلة للتعبير عن مظالم سياسية واجتماعية أوسع نطاقًا.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن القومية المتعصبة عبر الإنترنت في الأردن لا تقتصر على كونها مجرد تعبير وطني فحسب، بل تتقاطع في كثير من الأحيان مع قضايا لم تُحل بعد تتعلق بالانتماء والتمثيل والتسلسل الهرمي الاجتماعي. على الرغم من أن جزءًا كبيرًا من هذا الخطاب لا يزال بلاغيًا وليس عنيفًا بشكل صريح، فإن تأثيره التراكمي يسهم في خلق بيئة تواصلية إقصائية تُستغل فيها الهوية لأغراض سياسية ويتعرض فيها التماسك الاجتماعي للزعزعة بشكل دوري.

خطاب الكراهية بوصفه جزءًا من منظومة أوسع من الضرر الرقمي

على الرغم من أن جزءًا كبيرًا من هذا الخطاب لا يزال بلاغيًا وليس عنيفًا بشكل صريح، فإن تأثيره التراكمي يسهم في خلق بيئة تواصلية إقصائية تُستغل فيها الهوية لأغراض سياسية ويتعرض فيها التماسك الاجتماعي للتوتر بشكل دوري. غالبًا ما تتداخل المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في بيئات المعلومات الرقمية، حيث يعزز كل منهما الآخر ويؤدي إلى تضخيم انتشار السرديات الضارة.

وكما ذُكر سابقًا، ينبغي النظر إلى خطاب الكراهية باعتباره جزءًا من منظومة أوسع نطاقًا من الأضرار الرقمية، وليس كظاهرة منعزلة. في البيئات الإلكترونية، غالبًا ما يتداخل هذا الأمر مع أنشطة ضارة أخرى، بما في ذلك نشر المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة وحملات المضايقة المنسقة. أظهرت الأبحاث المتعلقة بالأضرار الرقمية أن منصات التواصل الاجتماعي تيسر وجود أشكال متعددة من المحتوى الضار، مشيرة إلى أن البيئات الإلكترونية تولد العديد من التحديات مثل التضليل، والكراهية عبر الإنترنت، والتنمر الإلكتروني، والتمييز، والتحيزات، وجوانب أخرى من الأذى، والتي غالبًا ما تتداخل داخل نفس الفضاء الرقمي.

وقد تتداخل هذه الأنماط المختلفة من السلوكيات الضارة بما يؤدي إلى تعزيز كلٍّ منها للآخر. يمكن أن تؤجج المعلومات المضللة العداء تجاه مجموعات معينة، في حين أن حملات المضايقة والترويج المنسق يمكن أن يزيدا من انتشار وتأثير الخطابات التي تحرض على الكراهية. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في انتشار الخطاب الاستقطابي، واستهداف الأفراد أو المجتمعات، وتقويض الثقة في بيئة المعلومات بشكل عام. ونتيجة لذلك، فإن خطاب الكراهية يؤثر في أنماط التلاعب والانتهاكات الرقمية الأوسع نطاقاً ويتأثر بها في الوقت نفسه، مما يزيد من خطر الاستقطاب الاجتماعي ويمكن أن يسهم في إثارة التوترات أو إلحاق الأذى على أرض الواقع.

الترابط بين التضليل الإعلامي والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية

كثيرًا ما يتداخل التضليل الإعلامي وخطاب الكراهية داخل البيئات الرقمية للمعلومات، بحيث يعزّز كلٌّ منهما الآخر ويسهم في توسيع انتشار السرديات الضارة. ويمكن للمعلومات المضللة أن تؤدي دورًا مؤثرًا في تأجيج العداء تجاه فئات أو جماعات بعينها.

ومن الأمثلة البارزة على التضليل الإعلامي في الأردن ما شهدته عدة موجات من الاضطرابات خلال عام 2022، والتي شملت احتجاجات ونزاعات عمالية. فقد تداول مستخدمون على وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو قديمة أو لا تمتّ بصلة للأحداث الجارية، مع الادعاء زورًا بأنها توثّق وقائع حالية داخل الأردن بهدف الإيحاء بوجود أعمال عنف أو حالة من عدم الاستقرار. وتبيّن لاحقًا أن بعض تلك المقاطع يعود إلى دول أخرى أو إلى حوادث سابقة، فيما سارعت الجهات الرسمية ووسائل الإعلام إلى تفنيد هذه المنشورات والتحذير من تداول معلومات غير موثوقة.

ومؤخرًا، عقب اندلاع الحرب على غزة في تشرين الأول 2023، شهد الأردن موجة متصاعدة من المعلومات المضللة المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتمحور جزء كبير من هذا المحتوى حول الاحتجاجات، والتوترات على الحدود، والسياسات الحكومية تجاه إسرائيل. كما تداولت بعض المنشورات مزاعم غير دقيقة بشأن وجود تصعيد داخلي في الأردن، أو قدّمت تصويرًا مضللًا لطبيعة الاحتجاجات وحجمها. وقد رصدت جهات متخصصة في التحقق من المعلومات، من بينها Akeed، ارتفاعًا ملحوظًا في انتشار هذا النوع من المحتوى، مرجعةً ذلك بصورة مباشرة بتداعيات الصراع الإقليمي وما يحمله من حضور وتأثير واسع في الرأي العام الأردني.

يمكن أن تلعب المعلومات المضللة دورًا كبيرًا في تأجيج العداء تجاه مجموعات معينة. عندما تصور السرديات المضللة مجتمعات معينة على أنها تهديد للهوية الوطنية أو الأمن أو الاستقرار الاجتماعي، فإنها قد تهيئ الظروف التي يصبح فيها خطاب الكراهية أكثر انتشارًا ومقبولًا اجتماعيًا. تشير الأبحاث إلى العلاقة بين التضليل والأضرار عبر الإنترنت إلى أن هذه الظواهر غالبًا ما تتعايش داخل نفس النظم البيئية الرقمية: فالمعلومات المضللة والمضايقات والخطاب العدائي يمكن أن تعزز بعضها بعضًا.

التضخيم الخوارزمي على منصات التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط وتأثيره على الأردن

تشير الأبحاث السابقة التي أُجريت عبر منصات التواصل الاجتماعي إلى أن المحتوى المثير للانقسام والمشحون عاطفيًا (بما في ذلك خطاب الكراهية) يميل إلى أن تضخمه خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير

متناسب، لأنه يولد مستويات أعلى من التفاعل، مثل التعليقات والمشاركات وردود الفعل. غالبًا ما تعطي المنصات المُصممة خصيصًا لجذب الانتباه والتفاعل الأولوية للمحتوى الذي يثير ردود فعل عاطفية قوية، مما يشجع على انتشار السرديات المثيرة للاستقطاب. وقد تم توثيق هذه الظاهرة على الصعيد العالمي، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط، حيث تبين أن الخوارزميات تفضل المحتوى الذي يعزز الاستقطاب الهوياتي أو العداء الديني أو المظالم السياسية.

لاحظ الباحثون الذين يدرسون الخطاب عبر الإنترنت في الإقليم أن خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي غالبًا ما تبرز المنشورات التي تُطرح فيها النقاشات السياسية من خلال سرديات تتناول الأصالة الثقافية أو الانتماء الوطني أو انتهاك القيم الأخلاقية. يمكن أن تؤدي هذه الديناميات إلى تفاقم التوترات المجتمعية القائمة من خلال تشجيع المحتوى الذي يصور الخلافات الاجتماعية أو السياسية بعبارات عدائية أو إقصائية، بدلاً من تشجيع النقاش القائم على التفاعل وتبادل الآراء. للأسف، لا توجد بيانات كافية حول ظاهرة "تضخيم الخوارزميات" والحيز المغلق لترديد الآراء المتشابهة" على منصات التواصل الاجتماعي الأردنية.

ومن الأمثلة الخاصة بالأردن التي توصلت إليها أبحاث معهد الحوار الاستراتيجي أن هذه الديناميكية يمكن ملاحظتها في النقاشات الدائرة على وسائل التواصل الاجتماعي حول سياسات الهوية الأردنية-الفلسطينية، والتي تبرز بشكل دوري خلال الأزمات السياسية أو الاحتجاجات أو المناقشات المتعلقة بالتمثيل الانتخابي. خلال تلك الفترة، صورت المنشورات التي انتشرت على نطاق واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل X وفيسبوك وإنستغرام، المظالم السياسية من منظور الأصالة الوطنية والولاء والانتماء. في بعض الحالات، نشر المستخدمون محتوى يشكك فيما إذا كان الفلسطينيون المقيمون في الأردن "أردنيين حقاً"، بينما تتهم منشورات أخرى الأردنيين في الضفة الشرقية بممارسة قومية إقصائية. غالبًا ما تستند هذه السرديات إلى الصور النمطية أو الأوصاف المهينة. يمكنها أن تحظى بانتشار واسع لأنها تثير ردود فعل مشحونة عاطفياً قوية وتفاعلًا كبيرًا عبر الإنترنت. يُشير الباحثون الذين يحللون الخطاب الرقمي في الأردن إلى أن مثل هذه السرديات القائمة على الهوية يمكن أن تعزز الانقسامات الاجتماعية القائمة وتؤجج الاستقطاب عندما تتضخم بفعل ديناميات وسائل التواصل الاجتماعي.

كما تسلط أبحاث معهد الحوار الاستراتيجي الضوء على هذا التأثير في سياق خطاب الكراهية الذي ينطوي على كراهية النساء والتمييز على أساس النوع الاجتماعي. حتى بعد الإبلاغ عن المحتوى أو الإشارة إليه من قِبل المستخدمين، قد تفشل أنظمة الإشراف في إزالته بسرعة أو الحد من انتشاره بشكل فعال. وقد يؤدي ذلك إلى استمرار انتشار مثل هذه السرديات داخل الشبكات الإلكترونية. في هذه الحالات، يمكن لأنظمة التوصيات الخوارزمية الاستمرار في الترويج للمحتوى الذي يولد التفاعل. قد يؤدي ذلك دون قصد إلى تضخيم الخطاب المعادي للمرأة وتسهيل انتشاره عبر العديد من المجتمعات الرقمية.

التفاعل بين الأحداث الإقليمية والمحتوى الضار على منصات التواصل الاجتماعي الأردنية

تؤدي النزاعات والأزمات السياسية في المنطقة إلى تفاقم العداء عبر الإنترنت. تشير الأبحاث المتعلقة بتغطية الأخبار العربية إلى أن الأحداث الكبرى (لا سيما تلك التي تُصوَّر على أنها طائفية أو متعلقة بالهوية) تؤدي إلى ارتفاعات حادة في السرديات التي تحرض على الكراهية والموجهة ضد مجتمعات محلية داخل الفضاء الرقمي الأردني وخارجه.

تُظهر الأبحاث التي أجراها معهد الحوار الاستراتيجي حول خطاب الكراهية الديني كيف اشتد خطاب الكراهية الموجه ضد الطائفة الدرزية بين مستخدمي منصة X الأردنيين عقب الأحداث التي وقعت في السويداء بسوريا في تموز 2025. ويتوافق هذا مع دراسات أوسع نطاقاً خلصت إلى أن الأحداث السياسية العنيفة أو المتطرفة ترتبط بزيادة حجم وحدة خطاب الكراهية على الإنترنت.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

قدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً ومستنداً إلى أدلة لخطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن على مدى عامين، مستنداً إلى رصد كمي واسع النطاق لمنصات التواصل الاجتماعي وتحليل نوعي لأنماط الخطاب على منصات X وفيسبوك وإنستغرام ويوتيوب.

وتؤكد نتائج الدراسة أن خطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن ظاهرة منتشرة ومتعددة الأبعاد ومدعومة هيكلياً، وهي ظاهرة تتطلب استجابات منسقة من جانب الحكومة والمنصات والمجتمع المدني والمجتمع البحثي. إن الأنماط الثلاثة التي تم توثيقها في هذه السلسلة — وهي العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخطاب الكراهية الديني، والخطاب القومي الإقصائي — هي انعكاسات عن توترات اجتماعية أعمق كانت موجودة قبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وقد تضخمت وتسارعت الآن بفعل المنصات التي تدور حولها الحياة العامة. حيث أن النساء في الأردن اللواتي يدخلن في النقاش العام، سواء كسياسيات أو صحفيات أو مؤثرات، يفعلن ذلك وهن يدركن أنهن على الأرجح سيواجهن حملات كراهية تهدف إلى تكميمهن. تواجه الأقليات الدينية عداءً يتصاعد كرد فعل مباشر على الأحداث الجارية في المنطقة. تؤدي قضايا الهوية الوطنية والانتماء إلى دوامات من تبادل الاتهامات التي تخلق الانقسامات بدلاً من تسويتها.

لا تحدث هذه الأضرار بمعزل عن السياق المحيط بها. وقد ساهمت في تشكيلها الشركات التي صممت وأنشأت منصات مزودة بأنظمة مُحسَّنة لتعزيز التفاعل، دون أن تستثمر بما يكفي في البنية التحتية اللازمة للإشراف على المحتوى باللغة العربية، والتي لا غنى عنها للحد من الأضرار الناجمة عن ذلك. فهي تتأثر ببيئة قانونية تجرم التعبير بشكل عام، لكنها غالبًا ما تفتقر إلى تعريفات واضحة وتطبيق متسق، مما قد يترك الضحايا والجمهور عمومًا في حالة من عدم اليقين والضعف. تستند التوصيات التالية إلى أدلة تم جمعها على مدى عامين. كما تستند هذه النتائج إلى ملاحظة واضحة: إن الفئات الأكثر تضرراً من خطاب الكراهية عبر الإنترنت في الأردن — وهي النساء والأقليات الدينية والأشخاص المتورطون في صراعات قائمة على الهوية — لا تحظى بالرعاية الكافية في ظل الوضع الحالي الذي يتسم بمزيج من المنصات التي تعاني من نقص الموارد، والقوانين غير الدقيقة، والاستجابات المؤسسية المتفرقة.

التوصيات

تستند التوصيات الواردة أدناه إلى نتائج هذا البحث، وتستند أيضًا إلى خطة العمل الوطنية التي تم وضعها من خلال عملية إشراك الأطراف المعنية المتعددة في إطار المشروع. وهي موجهة إلى مجموعة الجهات الفاعلة الأكثر قدرةً على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

بالنسبة للحكومة الأردنية وصانعي السياسات:

وضع تعريف قانوني دقيق لـ "خطاب الكراهية" يتماشى مع السياق: وضع تعريف قانوني دقيق، وإرساء معيار قانوني موحّد لتقييم المحتوى الضار بما يتوافق مع أحكام المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCRP)، وبما يضمن حماية الأفراد المستهدفين من دون المساس بحرية التعبير المشروعة.[1]

تطوير آلية لرصد الأحداث المفصلية المُؤجِّجة ووضع بروتوكول للاستجابة لها. فقد أظهر هذا البحث بوضوح كيف تسهم الأزمات الإقليمية في إحداث ارتفاعات مستمرة وملحوظة في مستويات خطاب الكراهية داخل الفضاء الرقمي الأردني. ومن شأن اعتماد بروتوكول رسمي قائم على الرصد المبكر للتطورات الإقليمية أن يتيح استجابات أسرع وأكثر تنسيقًا — سواء من قبل وحدة

[1] عمل فريق معهد الحوار الاستراتيجي ، بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية في الأردن — بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وممثلون عن أجهزة إنفاذ القانون، ووكالات الأمم المتحدة، والوزارات المحلية — ضمن أمانة عامة مشتركة بين المؤسسات، بهدف تطوير تعريف وطني لخطاب الكراهية عبر الإنترنت ووضع خطة عمل للتصدي له في الفضاء الرقمي الأردني. وفي إطار هذا التعاون، توصّلت اجتماعات الأمانة العامة إلى اعتماد التعريف التالي لخطاب الكراهية الرقمي في الأردن:
"كل تعبير أو محتوى أو سلوك في الفضاء الرقمي — سواء كان صريحًا أو ضمنيًا — يروّج للكراهية أو التمييز أو العداء ضد فرد أو جماعة، أو يحرّض عليها أو يبرّرها، استنادًا إلى الهوية أو النوع الاجتماعي أو الدين أو الأصل أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الرأي أو الحالة الصحية، بما يؤدي إلى الإقصاء أو التحريض على العنف أو الإضرار بالسلم المجتمعي".

الجرائم الإلكترونية أو الجهات الأخرى ذات الصلة — خلال فترات تصاعد المخاطر.

ضمان التعامل مع الأذى القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت بوصفه أولوية قانونية مستقلة. فقد أظهرت النتائج أن النساء يتعرضن على منصات التواصل الاجتماعي لسلوكيات تهديدية وخطابات مهينة تستهدف على نحو خاص حضورهن المهني ومشاركتهن في الحياة العامة، ولا سيّما خلال الفترات الانتخابية. ويؤكد ذلك الحاجة إلى استحداث نصوص قانونية متخصصة تُعالج العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، بما يشمل التحريض والتهديد والتمييز على أساس السمات المحمية، مثل الجنس أو النوع الاجتماعي، بدلًا من الاكتفاء بالاعتماد على الأحكام العامة الواردة في قوانين الجرائم الإلكترونية.

إلزام المنصات بالشفافية في إدارة المحتوى باللغة العربية: إذ لا تنشر المنصات التي تخدم عشرات الملايين من الناطقين بالعربية أي بيانات توضّح مدى فاعلية سياسات الإشراف على المحتوى وأدائها الفعلي في هذه اللغة.

إلزام المنصات بإجراء تقييمات لأثر الخوارزميات في الأسواق الناطقة بالعربية. فالمنصات المصمّمة لتعظيم التفاعل تُسهم، بحكم بنيتها، في تعزيز المحتوى الانقسامي والخطابات المستقطِبة القائمة على الهوية. ورغم أن هذه الديناميكيات موثّقة على نطاق عالمي، فإنها لا تزال غير مدروسة بصورة كافية في ما يتعلق بالمستخدمين الناطقين بالعربية على وجه الخصوص.

لمنصات التواصل الاجتماعي

ينبغي للمنصات أن تنشر تقارير شفافية دورية ومفصلة بشأن سياسات الإشراف على المحتوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتضمن بيانات حول معدلات إنفاذ السياسات ونتائج طلبات المراجعة بحسب اللغة، بما ينسجم مع معايير المساءلة التي تعتمدها في الأسواق الأخرى.

سدّ فجوة رصد محتوى "العربيزي". فقد لاحظ باحثو معهد الحوار الاستراتيجي بصورة متكررة أن المحتوى الضار يُنشر أحيانًا باستخدام "العربيزي" تحديدًا بهدف التحايل على أنظمة الرصد والكشف. ولا يُعدّ ذلك مجرد إشكال تقني هامشي، بل ممارسة واسعة ومتعمدة ينبغي على المنصات التعامل معها بجدية.

لمنظمات المجتمع المدني:

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تواصل أداء دور محوري في رصد خطاب الكراهية عبر الإنترنت، وتوثيق السرديات الضارة، وتقديم جهود مناصرة تستند إلى الأدلة لدعم إصلاح السياسات. واستنادًا إلى البنية الرقابية التي جرى تطويرها في إطار هذا المشروع، ينبغي لهذه المنظمات الحفاظ على قدراتها وتوسيعها بما يتيح تتبّع المحتوى الضار بصورة شبه فورية، مع إيلاء اهتمام خاص لفترات تصاعد المخاطر المرتبطة بالأحداث السياسية أو الانتخابات أو الأزمات الإقليمية.

الاستثمار في بناء منظومة مستدامة للسلامة الرقمية للنساء المنخرطات في الحياة العامة: ويشمل ذلك توفير خطوط دعم متخصصة ومساندة قانونية عاجلة للنساء اللواتي يتعرضن للإساءة عبر الإنترنت، وإدماج تدريبات السلامة الرقمية ضمن برامج تأهيل النقابات الصحفية والتعريف بالأدوار البرلمانية، إلى جانب ضمان امتلاك منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال موارد كافية تتيح لها العمل بصورة متواصلة على مدار العام، بدلًا من الارتهان لدورات تمويل المشاريع قصيرة الأمد.

تصميم برامج للتثقيف الرقمي تنطلق من فهم الكيفية الفعلية لانتشار المحتوى الضار: إذ ينبغي ألّا تقتصر هذه البرامج على تنمية مهارات التحقّق الفردي من المعلومات، بل أن تسعى إلى بناء فهم أعمق لآليات عمل وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك كيفية عمل الخوارزميات، وكيف تتشكّل البيئات الرقمية المنغلقة التي تعيد إنتاج الآراء ذاتها وتعزّز السرديات الضارة، فضلًا عن الكيفية التي تؤدي بها الأحداث الإقليمية المفصلية المُؤجِّجة بصورة متكررة إلى تصاعد موجات العداء عبر الإنترنت.

للعاملين في مجال الإعلام والصحفيين

ينبغي للمؤسسات الإعلامية اعتماد معايير تحريرية واضحة ومتكاملة للتعامل المسؤول مع خطاب الكراهية

والإساءة عبر الإنترنت، بما يشمل وضع ضوابط مهنية تحدد أساليب التغطية المناسبة لهذه الحوادث، بما يحول دون الإسهام — ولو بشكل غير مباشر — في تضخيم السرديات الضارة أو تعميق الضرر الواقع على الأفراد أو الفئات المستهدفة.

ينبغي **للصحفيين**، ولا سيّما العاملين على تغطية الفضاء الرقمي الأردني، الحصول على تدريب مستمر في مجالات السلامة الرقمية، وآليات الإبلاغ المتاحة على المنصات، والحماية القانونية المتوفرة لهم.

وتؤدي الصحافة الاستقصائية والصحافة المعنية بالشأن العام دورًا محوريًا في مساءلة المنصات والمؤسسات عن استجابتها لخطاب الكراهية عبر الإنترنت. ومن الضروري دعم المؤسسات والعاملين في القطاع الإعلامي للاضطلاع بهذا الدور، من خلال تعزيز الضمانات القانونية المرتبطة بحرية الصحافة، وتوسيع التعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالي البحث والرقابة. تضخيم المحتوى والبيئات الرقمية المنغلقة على منصات التواصل الاجتماعي الأردنية.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي